|  |  |
| --- | --- |
| **بند جدول الأعمال: PL 2** | **المراجعة 1 للوثيقة C25/97-A** |
|  | **14 يونيو 2025** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |  |
| مساهمة من جمهورية جنوب إفريقيا | |
| فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي والتابع لمجموعة العشرين تحت رئاسة جنوب إفريقيا | |
| **الغرض**  تقدِّم هذه الوثيقة لمحة موجزة عن فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي والتابع لمجموعة العشرين تحت رئاسة جنوب إفريقيا.  **الإجراء المطلوب من المجلس**  يُدعى المجلس إلى **الإحاطة علماً** بهذه الوثيقة.  \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  **المراجع**  *وثيقة المجلس* [*C25/70*](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0070/en) | |

معلومات أساسية

إن المقترح الذي قدمته جنوب إفريقيا عن فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي التابع لمجموعة العشرين يجسد الموضوع العام لمجموعة العشرين، المتمثِّل في "التضامن والمساواة والاستدامة".

ويمكن لهذا الموضوع أن يكون الأساس الذي تنطلق منه الجهود الدولية الرامية إلى بناء عالم أكثر ازدهاراً وشمولاً وأمناً، يبذر الخير للأجيال المقبلة.

وتسعى رئاستنا إلى تعزيز التوافق في الآراء دولياً حول خطة التنمية، وذلك بعد نجاح أعمال قمة المستقبل العام الماضي، والاستعراض الحالي للعشرين عاماً من عمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والرئاسات الأخيرة لمجموعة العشرين التي تقلدتها بلدان نامية مثل إندونيسيا والهند والبرازيل.

المناقشة

تعبِّر الأولويات خلال رئاستنا عن الأولويات الوطنية والعالمية على حد سواء، ويمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية الاجتماعية الاقتصادية باستخدام التكنولوجيات الرقمية.

والأولوية الأولى لفريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي هي التركيز على التوصيلية لتحقيق التنمية الرقمية الشاملة للجميع، بالعمل عن كثب مع الاتحاد الدولي للاتصالات وبنك التنمية للجنوب الإفريقي (DBSA)، وبدعم من الخبراء الاستشاريين بشركة BCG، وبالإسهامات المقدمة من المؤسسة الإفريقية لأبحاث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فمن اللازم إيجاد زخم جديد لمعالجة قضية الشمول الرقمي. وإن لم نفعل ذلك، فسنجد أنفسنا مجدداً أمام موجة جديدة من التطور التكنولوجي والاستثمار ستُعمِّق وتفاقم عدم المساواة. وحينما اتفقنا على نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام 2003 في جنيف، وفي عام 2005 في تونس، كان طموحنا أن نحقق التنمية بنشر التكنولوجيات الرقمية.

إن بناء مجتمع للمعلومات يركز على الناس، ويشمل الجميع دون استثناء، ويتجه نحو تحقيق التنمية، يقتضي منا السعي للحصول على صورة أشمل للقيود والظروف التي تحول دون نفاذ الأشخاص إلى الإنترنت، ودراسة أسباب عدم تمتعهم بنفاذ حقيقي. وحتى يتسنى لنا فعل ذلك، فنحن بحاجة إلى بيانات إحصائية أفضل. وإننا نبحث في الوقت الراهن أسباب تعذر الحصول على هذه البيانات وآليات التمويل اللازمة للتعامل مع هذه القضية.

ونعتزم استحداث إطار لمساعدة البلدان على تحديد المعوقات التي تحول دون التوصيلية الشاملة والحقيقية وحل هذه المعوقات وتسليط الضوء، في الوقت ذاته، على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر للعوامل ذات الصلة بالطلب التي تمنع تحقيق الشمول الرقمي. فالأمر لا يتوقف عند إتاحة البنية التحتية فحسب. إذ إن تكلفة أجهزة الهاتف، ومستويات الدخل، وتكلفة البيانات، وقيمة الخدمات ذات الصلة بحياة الناس اليومية، والخلفية التعليمية، تؤثر كلها في تحقيق النفاذ الهادف إلى الإنترنت واستخدامه.

أما عن أولويتنا الثانية، فنقترح استحداث إطار لقياس القيمة العامة للبنية التحتية الرقمية العامة (DPI)، يتجاوز النُّهج التقليدية المتبعة حالياً في تحديد المنفعة من الاستثمار في البنية التحتية. ومن الممكن أن تكون هذه المنهجية أيضاً دليلاً إرشادياً يستخدم في تصميم حلول للبنية التحتية الرقمية العامة، بهدف زيادة تأثير هذه البنية التحتية النافع المحتمل، إلى أقصى حد ممكن. وقد يفيد هذا النهج الحكومات أيضاً في زيادة إدراك منافع تطوير النظام الإيكولوجي للبنية التحتية الرقمية العامة وتخفيف مخاطره وتحديد مسوغات الاستثمار فيه وفقاً للظروف السائدة في بلدانها. ولدعم هذه الأعمال، فنحن نبحث حالياً كذلك إمكانية وضع مبادئ توجيهية للإدارة المتكاملة للبنية التحتية الرقمية العامة، كما كان متوقعاً في الرئاسات السابقة، لضمان تطبيق نهج حقوقي في استحداث حلول للبنية التحتية الرقمية العامة. وفي سياق تطوير هذا العمل، لا نزال نعمل على نحو وثيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وتحالف التأثير الرقمي (DIAL)، وكلية لندن الجامعية، وجامعة كيمبريدج، والمؤسسة الإفريقية لأبحاث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد أطلقنا أيضاً في مجموعة العشرين وفي إفريقيا، عن طريق الاتحاد الإفريقي، دعوة للابتكار في البنية التحتية الرقمية العامة في إطار مجموعة العشرين، وتلقينا بالفعل بعض الردود الإيجابية. وستبحث هذه الدعوة الابتكارات الجديدة في تنفيذ البنية التحتية الرقمية العامة. ونضطلع بعملنا فيما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية العامة بشراكة مع الاتحاد الإفريقي (AU) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

ونحن بصدد إعداد ورقة بشأن استحداث نظم إيكولوجية استشرافية للابتكار في الشركات المتوسطة والصغيرة، من شأنها أن تساعد الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSME) في الاستجابة للاتجاهات التكنولوجية المستقبلية. وقد تطلب ذلك العملَ مع الاتحاد الدولي للاتصالات، ووزارة الاتصالات والتكنولوجيات الرقمية (DCDT)، ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية (CSIR)، ووزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار (DSTI)، وعدد من الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المشمولة ببرنامج Digitech بجنوب إفريقيا وبرامج حكومية أخرى. وسيقدِّم التقرير النهائي توصيات بشأن العناصر الرئيسية لبناء نظام إيكولوجي واعد للابتكار الرقمي في الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لتنظر فيها مجموعة العشرين. ثم زِدنا لاحقاً على ذلك عنصراً إضافياً يركز على تمويل الشركات الرقمية الابتكارية الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

وإضافةً إلى ذلك، ندرس حالياً الأبحاث التي أجراها كل من البنك الدولي والمؤسسة الإفريقية لأبحاث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن إدماج الشركات الصغرى في الاقتصاد الرقمي، من أجل تحقيق قدر أكبر من المساواة وحفز التوصيلية. فالشركات الصغرى هي الركيزة التي يُستند إليها في كسب العيش في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لكنها تواجه، رغم ما أثبتته من قدر كبيرة من المرونة والابتكار، تهميشا اقتصادياً شديداً يحد من نموها واستدامتها.

وقد مكَّن التقدم في تكنولوجيات الهواتف الذكية العديد من الشركات الصغرى من النفاذ إلى الإنترنت. فأتاح ذلك الباب فرصاً من خلال النفاذ إلى المعلومات، والتواصل مع العملاء والموردين، واستخدام أدوات عملية لزيادة الإنتاجية والربحية. بيد أنه لا يمكن تحقيق هذه المنافع ما لم تدرك الشركات الصغرى الفرص السانحة وتمتلك الموارد اللازمة لاستثمارها فيها. وستظل قدراتها على انتشال المجتمعات المحلية من براثن الفقر غير مستثمرة ما دامت غير قادرة على المشاركة في الاقتصاد الرقمي مشاركة حقيقية، وهو ما يشمل تصميم تطبيقات تناسب احتياجات الأشخاص البعيدين حالياً من قطاع التكنولوجيا الرقمية.

ونتعاون في الوقت الراهن مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أجل إعداد تقرير ومجموعة أدوات لمعالجة أوجه عدم المساواة المحتمل نشوؤها أو تفاقمها بفعل نماذج الذكاء الاصطناعي (AI) جراء مشاكل التصميم، أو عدم كفاية بيانات التدريب.

إضافةً إلى ذلك، أعدت المؤسسة الإفريقية لأبحاث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجامعة بريتوريا ورقة عن المبادئ التوجيهية للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والباحثين فيما يتعلق بالنفاذ إلى البيانات، تشمل تشجيع تبادل البيانات بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون النماذج اللغوية الرقمية مهمة للعديد من البلدان النامية، كما يمكنها أن تسهم في تحقيق الشمول الرقمي، لكنها ستتطلب النفاذ إلى البيانات لأغراض تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي. ومن الممكن أن تكون لنماذج اللغات المحلية هذه منافع جمة في تقديم جميع الخدمات العامة بما في ذلك من كلا القطاعين العام والخاص.

وندرس حالياً كذلك إمكانية عقد ورشة عمل عن الذكاء الاصطناعي التوليدي وتطور قدرته على إنتاج مواد مزيفة باتقان بتكلفة أقل، وعن تأثيره على سلامة المعلومات، والنظر في تقديم ما يمكن من توصيات. ويأتي هذا استجابة لتزايد حجم المواد المزيفة التي تُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أعرب أعضاء مجموعة العشرين عن تأييدهم لعقد ورشة العمل هذه.

وبهذا الخصوص، أنشئ "فريق المهام المعني بالذكاء الاصطناعي، وحوكمة البيانات، والابتكار، من أجل التنمية المستدامة" ليتناول قضية أصبحت ذات أولوية متزايدة وهي الاستجابة لانتشار الذكاء الاصطناعي وتأثيره المحتمل على التنمية. ولكن من الواضح أن ثمة ما يهدد إفريقيا وبلداناً نامية أخرى يتمثل في استمرار استبعادها من جهود التقدم التكنولوجي إن لم تُتخذ تدابير لبناء القدرات وتعزيز الاستثمار في القارة. ومن الضروري، في الوقت نفسه، زيادة القدرة على حماية رفاه الإنسان من الأخطار المتزايدة التي تتسبب فيها الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات.

واستجابةً لذلك، ستستضيف جنوب إفريقيا مؤتمراً بشأن "الذكاء الاصطناعي لخدمة إفريقيا" لحشد الدعم الدولي اللازم لتطوير الذكاء الاصطناعي في إفريقيا، بالتركيز على برامج الاتحاد الإفريقي القائمة. ومن المقرَّر عقده في الفترة من 3 إلى 5 سبتمبر 2025، ليكون أبرز فعالية تنظَّم في فترة رئاستنا. وسيعمل على ربط مجموعة العشرين بالتحديات التي تواجه القارة الإفريقية. وسيقوم بتعبئة الموارد لدعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد الإفريقي للذكاء الاصطناعي وإطار سياسة الاتحاد الإفريقي الخاصة بالبيانات.

الخلاصة‎

نود أن نعرب عن تقديرنا للدعم الشامل الذي يقدمه الاتحاد في إطار تشاركه المعرفة مع جنوب إفريقيا وهي تترأس مجموعة العشرين.

وتعرب جنوب إفريقيا عن خالص تقديرها للاتحاد الدولي للاتصالات للدعم القيم الذي يقدمه في إطار تشاركه المعرفة مع فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي (DEWG) ‏التابع لمجموعة العشرين تحت رئاستنا. ونعرب عن امتناننا بوجه خاص للأمانة العامة للاتحاد وجميع قطاعات الاتحاد الثلاثة لمشاركتهم القيمة والمستدامة في المجالات المتعددة ذات الأولوية.

وساهم الاتحاد، في إطار تشاركه المعرفة مع فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي، مساهمة كبيرة في المجالات الرئيسية التي تركز عليها الرئاسة والمتعلقة بالشمول الرقمي المنصف، والبنية التحتية العامة الرقمية والتحول، والنظم الإيكولوجية للابتكار الرقمي، وإطلاق العنان لإمكانات الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والذكاء الاصطناعي المنصف والشامل والعادل. ويساعد دعم الاتحاد في تحديد النتائج المؤثرة.

وبالإضافة إلى ذلك، نعترف كذلك بمشاركة الاتحاد في اجتماعات شيربا، وعلى وجه التحديد، دوره الذي يضطلع به في إطار تشاركه المعرفة مع فريق المهام المعني بالذكاء الاصطناعي والتابع لمجموعة العشرين (في إطار مسار شيربا)، حيث يقدم الخبرة الأساسية في إدارة الذكاء الاصطناعي والابتكار ووضع المعايير وبناء القدرات. وتضمن هذه المساهمة تطوير الذكاء الاصطناعي ونشره بطريقة أخلاقية وشاملة ومستدامة.

وقدم الاتحاد أيضاً الدعم إلى فريق العمل المعني بالحد من مخاطر الكوارث، حيث قدم إسهامات متخصصة بشأن أنظمة الإنذار الرقمي المبكر، والبنية التحتية الرقمية المرنة، وتدابير التأهب التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يعزز أطر إدارة المخاطر العالمية.

وتعرب جنوب إفريقيا عن امتنانها بشكل خاص للتعاون الوثيق بين الاتحاد وأمانة الرئاسة - سواء في تقديم التدريب للرؤساء والكتبة عبر مختلف الوزارات والإدارات، أو في تقديم الدعم المخصص لرئيس فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي خلال اجتماعات فريق العمل. وقد عززت هذه الجهود إلى حد كبير السلاسة في سير عمل الاجتماعات وفعاليتها.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ